

علم أصول الفقه

الفصل الثالث: تعارض الحجج ٣٠-٩-١٤٠٤ ٤٤

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

أقسام التعارض

غير مستقر

مستقر

التعارض

القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل
الحجية العام

دليل خاص وراء
دليل الحجية العام

البحث عن
التعارض المستقر

القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل
الحجية العام

دليل خاص وراء
دليل الحجية العام

البحث عن
التعارض المستقر

٤- الترجيح بالصفات

- ٤- الترجيح بالصفات:
- و مهم ما يستدل به على الترجيح بصفات الراوى، مقبولة عمر بن حنظلة و مرفوعة زرارة.

٤- الترجيح بالصفات

- وسائل الشيعة ٤/٥٢: [١١/١/٣٣٤١٦] محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين (محمد بن الحسن الصفار) عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة قال سألت أبا عبد الله ع... قال

٤- الترجيح بالصفات

- وسائل الشيعة ٤/٥٣: [٣٣٤١٦/١١/٢] رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن شمون (محمد بن الحسن الصفار) عن محمد بن عيسى [مثله] عن صفوان بن يحيى عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة قال سألت أبا عبد الله ع... قال

٤- الترجيح بالصفات

- وسائل الشريعة ٤/٥٣: [٣/١١/١٦٤/٣٣٤] رواه الشيخ [ضمير] بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى [مثله] عن صفوان بن يحيى عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة قال سألت أبا عبد الله ع... قال

مقبولة عمر بن حنظلة

- ٢٠٢ / ١٠. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين
- «٢»، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى،
- عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال:

مقبولة عمر بن حنظلة

- (٢). لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - في موضع. وما ورد في بعض الأسناد القليلة لا يمكن الاعتماد عليه في إثبات هذا الارتباط.

مقبولة عمر بن حنظلة

- أما سندنا هذا، فقد ورد جزء^{٢٤} من المتن المروى^{٢٥} به، في الكافي، ح ١٤٦١٦ بعين السند، لكن ذاك الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن بن شيمون، عن محمد بن عيسى. و محمد بن الحسن بن شيمون ليس في طبقة مشايخ محمد بن يحيى، ولم يثبت روايته عن محمد بن عيسى.

مقبولة عمر بن حنظلة

- والظاهر أن الأصل في نسخه الشيخ الطوسي هو محمد بن الحسن - والمراد به الصفار كما سيظهر - ثم فسر بابن شمون سهواً وأدرج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتوهم سقوطه منه.

مقبولة عمر بن حنظلة

- وأما ما ورد في الكافي، ح ٦١٣، من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله^{عليه السلام} المؤمن، عن عبد الأعلى مولى آل سام، فقد روى محمد بن الحسن الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٩٤، ح ٧، بعين الألفاظ في السند والمتن.

مقبولة عمر بن حنظلة

• وما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٦، من رواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سعيد، الظاهر أن محمد بن عيسى هناك محرف من موسى بن عيسى، وهو البعقوبي.

• وأما ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٣١؛ وج ٤، ص ٢١٣، ح ٦٤٠، من رواية سعد [بن عبد الله] عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى [بن عبيد] ف كلا السندين مختل لا يقاس عليهما.

مقبولة عمر بن حنظلة

- ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٥٧، ح ٨٧٥، رواية سعد بن عبدالله^١، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى؛ لكن المذكور في بعض المخطوطات المعتبرة من التهذيب هو «محمد بن الحسن».

مقبولة عمر بن حنظلة

- إذا تبين ذلك نقول: الظاهر أن محمد بن الحسين في ما نحن فيه محرف من محمد بن الحسن، والمراد به هو الصفار. ويؤيد ذلك «مضافاً إلى ما ورد في أسناد كثيرة من رواية محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى [بن عبيد]، التعاطف بين محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] ومحمد بن عيسى [بن عبيد] في أسناد عديدة.

مقبولة عمر بن حنظلة

- انظر على سبيل المثال: الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ح ٢؛ وص ٣٩٢، المجلس ٦٢، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ح ٣٦٣؛ والتوحيد، ص ١٠٦، ح ٦؛ و ص ١٣٨، ح ١٢ و ١٣؛ و ص ١٦٨، ح ٢؛ و ص ٢٢٠، ح ١٢؛ و ص ٣٣٧، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٧، ح ١٤؛ و ص ٢٦٤، ح ١٤٤؛ وعلل الشرائع، ص ١٩٦، ح ٥ و ٩؛ ورجال النجاشي، ص ٣٢، الرقم ٧١؛ و ص ٢٣١، الرقم ٦١٤؛ والاختصاص، ص ٢٨٦، ص ٢٨٨، وبصائر الدرجات، ص ٤٦٤، ح ٣، والغيبة للنعماني، ص ١٥٢، ح ١٠؛ و ص ١٥٥، ح ١٦؛ وكمال الدين، ص ٢٨١، ح ٣١؛ و ص ٣٤٤، ح ٢٨؛ و ص ٣٤٩، ح ٤٣؛ و ص ٤١٥، ح ٧؛ والغيبة للطوسي، ص ٤٠ - ٤١؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨.

مقبولة عمر بن حنظلة

- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ «١» رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا «٢» بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دِينَ أَوْ مِيرَاثٍ، فَتَحَاكَمَا «٣» إِلَى السُّلْطَانِ وَ «٤» إِلَى الْقُضَاءِ، أَيَحِلُّ ذَلِكَ؟

مقبولة عمر بن حنظلة

• قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت «٥»، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً وإن كان حقاً «٦» ثابتاً له؛ لأنه أخذهُ «٧» بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: «پریدون ان يتح اكموا إلى الطاغوت و قد امروا ان يكفروا به» «٨»».

مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في الوسائل، ح ٥١: «في».
- (٢). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب: + / «يكون».
- (٣). في التهذيب، ح ٨٤٥: «فيتحاكمان».
- (٤). في «ب، بح»، والكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «أو».
- (٥). «الطاغوت»: الكاهن، والشيطان، وكل رأس ضلال، وكل معبود من دون اللّٰه، وكلّ متعدّد. وقال في الوافي: «الطاغوت: الشيطان، مبالغة في الطغيان، والمراد به هنا من يحكم بغير الحق لفرط طغيانه أو لتشبيهه بالشيطان، أو لأنّ التحاكم إليه تحاكم إلى الشيطان من حيث إنّه الحامل له على الحكم، كما نبّه عليه تنمّة الآية: «ويريد الشيطان أن يضلّهم ضلّالاً بعيداً». ونحوه في مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٢. وانظر: المفردات للراغب، ص ٥٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٣ (طغى).
- (٦). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٠٨٢: «حقه».
- (٧). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب: «اخذ».
- (٨). النساء (٤): ٦٠.

مقبولة عمر بن حنظلة

- قُلْتُ: فَكَيْفَ «١» يَصْنَعَانِ؟
- قَالَ: «يَنْظُرَانِ «٢» إِلَى «٣» مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ «٤» قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا، وَنَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَلِيرِضُوا بِهِ حَكْمًا؛ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتَهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا «٥» فَلَمْ يَقْبَلْهُ «٦» مِنْهُ، فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَوَعَلِينَا رَدًّا، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ «٧» عَلَى اللَّهِ وَهُوَ «٨» عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ «٩».

مقبولة عمر بن حنظلة

• قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ «١٠» اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَرَضِيَا أَنْ يَكُونَا النَّاطِرَيْنِ فِي حَقِّهِمَا، وَاخْتَلَفَا «١١» فِيمَا حَكَمَا «١٢»، وَكِلَاهُمَا اخْتَلَفَ «١٣» فِي حَدِيثِكُمْ؟

• ٦٨ / ١

• قَالَ: «الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُمَا وَأَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْرَعُهُمَا، وَلَا يَلْتَفِتُ «١» إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخِرُ».

مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في «بس»: «كيف».
- (٢). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤: «انظروا».
- (٣). في «ألف، ف، و، بر، بس، بف» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: -/ «إلى».
- (٤). في الكافي، ح ١٤٦١٦ والتهذيب، ح ٥١٤ والوسائل، ح ٥١: -/ «ممن».
- (٥). في «ج، بر، بف» وحاشية «ض، بس»: «بحكمه». وفي «ألف، ف، بح» وحاشية «ج، بف»: «بحكم».
- (٦). في «ض، بر» وحاشية «بح» والوسائل، ح ٣٣٤١٦: «فلم يقبل».
- (٧). في حاشية «ج»: «كالراد».
- (٨). في «ب، بح» وحاشية «ج، ض»: «وهما» أي الرد والاستخفاف.
- (٩). أي على أعلى مراتب الضلالة وأدنى مراتب الإسلام، بحيث لو تجاوز عنه دخل في مرتبة الشرك. أو المعنى أنه دخل في الشرك؛ لأنه لم يرض بحكم الله ولم يقبله ورضى بحكم الطاغوت، وهو شرك؛ أو أشرك في حكمه تعالى غيره. انظر: شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٢؛ مرآة العقول، ج ١، ص ٢٢٤.
- (١٠). في «ألف، ض، و، بح» وحاشية «ج»: «واحد». وفي حاشية «ف، بر» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «واحد منهما» بدل «رجل».
- (١١). في «ب، ج، ض، بح» والفقهاء وشرح المازندراني: «فاختلفا». وفي حاشية «بس»: «فرجعهما».
- (١٢). في «بح»: +/ «فيه». وفي التهذيب: -/ «من أصحابنا - إلى - فيما حكما».
- (١٣). هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقهاء. وفي حاشية «بح» والمطبوع: «اختلفا». وفي شرح المازندراني: «إفراد الضمير في «اختلف» بالنظر إلى اللفظ». وهو الأصح والأنسب؛ فإن رعاية اللفظ في «كلا» و «كلتا» أكثر.

مقبولة عمر بن حنظلة

- قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا، لاي فضل واحد منهما على صاحبه «٢»؟
- قال: فقال: «ينظر إلى ما كان من روايتهم «٣» عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من «٤» أصحابك، فيؤخذ به من حكمننا، ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك؛ فإن المجمع عليه لاريب فيه. وإنما الأمور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيه فيجتنب، وأمر مشكل يرد علمه «٥» إلى الله وإلى رسوله؛

مقبولة عمر بن حنظلة

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

• حَلَالٌ بَيْنَ بَيْنٍ، وَحَرَامٌ بَيْنَ بَيْنٍ، وَشَبَهَاتٌ بَيْنَ ذِيكَ، فَمَنْ تَرِكَ الشَّبَهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ «٦»، وَمَنْ أَخَذَ بِالشَّبَهَاتِ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ «٧»، وَهَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ.»

مقبولة عمر بن حنظلة

• قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمْ «٨» مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا
الثَّقَاتُ عَنْكُمْ؟

• قَالَ: «يُنْظَرُ، «٩» فَمَا وَافَقَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَخَالَفَ الْعَامَّةَ، فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَيَتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمَ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ».

مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في «بف» /+ «معه».
- (٢). هكذا في أكثر النسخ والمصادر. و في «بر، بس، بف» والمطبوع: «على الآخر».
- (٣). في «ب، بس»: «رواياتهم». وفي الفقيه والتهذيب، ح ٨٤٥ والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «روايتهما».
- (٤). في حاشية «ض» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «عند».
- (٥). في الفقيه والتهذيب: «حكمه».
- (٦). في «بس، بف» وحاشية «ج»: «الحرمات».
- (٧). في «ج، بس، بف» وحاشية «ض»: «الحرمات».
- (٨). هكذا في «بر» وحاشية «بح» والفقيه والتهذيب والوسائل، ح ٣٣٣٣٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عنكما». وقوله: «عنكما» لعل خطاب الاثنين للصادق والكاظم أو الباقر عليهم السلام على سبيل التغليب؛ لكثرة الأخبار عنهما، أو كانت التثنية باعتبار تثنية الخبر، بمعنى عن الاثنين منكم. وفي بعض النسخ «عنهما» وهو الأوضح عند الفيض. وقال المجلسي: «وفي الفقيه: «عنكم» وهو أظهر». انظر: شرح صدر المتألهين، ص ٢١١؛ شرح المازندراني، ج ٢، ص ٤١٥؛ الوافي، ج ١، ص ٢٩٢؛ مراة العقول، ج ١، ص ٢٢٥.
- (٩). في «ب»: «ينظروا». وفي «بف»: «تنظر».
- (١٠). في شرح المازندراني: «أرأيت، أي أخبرني عن حكم ما أسألك». وراجع أيضاً ما تقدم ذيل الحديث ١٨١.

مقبولة عمر بن حنظلة

- قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَرَأَيْتَ « ١٠ »، إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبِيرِينَ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ، وَالْآخَرَ مُخَالَفًا لَهُمْ، بَأَيِّ الْخَبِيرِينَ يُؤْخَذُ؟
- □ قَالَ: «مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ، فَفِيهِ الرَّشَادُ».

مقبولة عمر بن حنظلة

- فَقُلْتُ « ١ »: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَإِنْ وَافَقَهُمَا « ٢ » الْخَبْرَانِ جَمِيعاً؟
- قَالَ: «يَنْظُرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أَمِيلُ حُكَّامِهِمْ « ٣ » وَقَضَاتِهِمْ، فَيَتْرِكُ، وَيُؤْخَذُ بِالْآخِرِ».

مقبولة عمر بن حنظلة

- قُلْتُ: فَإِنْ وَافَقَ حُكَّامُهُمُ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا؟
- قَالَ: «إِذَا كَانَ ذَٰلِكَ «٤»، فَأَرْجِهَ «٥» حَتَّىٰ تَلْقَىٰ إِمَامَكَ؛ فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشَّبَهَاتِ خَيْرٌ مِنَ الْاِقْتِحَامِ «٦» فِي الْهَلَكَاتِ «٧».

مقبولة عمر بن حنظلة

- (١). في «بر» والفقيه والتهذيب: «قلت».
- (٢). الضمير في «وافقهما» راجع إلى الكتاب والعامّة، أو إلى فرقتين منها، وافق كلّ خبر فرقة منها.
- (٣). في حاشية «ج»: «ماهم إليه حكاهم أميل». وفي شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: ينظر إلى ماهم إليه حكاهم وقضاتهم».
- (٤). في «بح» والفقيه: «كذلك».
- (٥). في حاشية «ف» والوسائل، ح ٣٣٣٣٤: «فأرجئه». وقوله: «فأرجه» أمر من أَرَجَيْتُ الأمر، أو أَرَجَاتِهِ، بمعنى آخرته. والضمير راجع إلى العمل أو الأخذ بأحد الخبرين. أو من أَرَجَهُ الأمر، أي أخره عن وقته. انظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٢ (رجأ)؛ و ج ٦، ص ٢٣٥٢ (رجى)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩١ (رجه).
- (٦). «الاقتحام»: هو الرمي بالنفس في أمر من غير روية. انظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٤٤ (قحم).
- (٧). الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب كراهية الارتفاع إلى قضاء الجور، ح ١٤٦١٦. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤، عن محمد بن يحيى، وفيهما إلى قوله: «وهو على حد الشرك باللّه عزوجل». التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٢، ح ٨٤٥، بسنده عن محمد بن عيسى؛ الفقيه، ج ٣، ص ٨، ح ٣٢٣٣، عن داود بن الحصين، من قوله: «فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضينا»، وفي كلها مع اختلاف يسير الوافي، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢٢٩؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥١؛ و ج ٢٧، ص ١٣، ح ٣٣٠٨٢؛ و ص ١٠٦، ح ٣٣٣٣٤؛ و ص ١٣٦، ح ٣٣٤١٦ مقطعا.

٤- الترجيح بالصفات

• أما المقبولة فقد جاء فيها: «قال سألتُ أبا عبد الله عليه السلام: عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاء أ يحل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت و ما يحكم له فإنما يأخذه سحتاً و إن كان حقه ثابتاً، لأنه أخذ بحكم الطاغوت و إنما أمر الله أن يكفر به. قال الله تعالى: «و يتحاكمون إلى الطاغوت و قد أمروا أن يكفروا به»

٤- الترجيح بالصفات

• قُلْتُ: فَكَيْفَ يَصْنَعَانِ؟ قَالَ: يَنْظُرَانِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ
 قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي حَالِنَا وَحَرَامِنَا وَعَرَفَ
 أَحْكَامَنَا فَلْيَرْضُوا بِهِ حَكْمًا فَإِنِّي جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا
 فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ فَإِنَّمَا بِحُكْمِ اللَّهِ
 اسْتَخَفَّ وَ عَلَيْنَا قَدْ رَدَّ وَ الرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ وَ هُوَ
 عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ.

٤- الترجيح بالصفات

• قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا
فَرَضِيًّا أَنْ يَكُونَ النَّاطِرِينَ فِي حَقِّهِمَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَكَمًا
وَ كِلَاهُمَا اخْتَلَفَا فِي حَدِيثِكُمْ؟ فَقَالَ، الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ
أَعَدَلُهُمَا وَ أَفْقَهُهُمَا وَ أَصْدَقَهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَ أَوْرَعَهُمَا، وَ
لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخِرُ. قَالَ:

٤- الترجيح بالصفات

• فقلت: فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَأَيُّ فَضْلٍ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ
 مِنْ رَوَايَتِهِمَا عِنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ
 عِنْدَ أَصْحَابِكِ فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا وَ يُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي
 لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكِ فَإِنَّ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ لَأَيُّ رَيْبٍ
 فِيهِ، وَإِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ أَمْرٌ بَيْنَ رَشِيدٍ فَيَتَّبَعُ وَ أَمْرٌ بَيْنَ
 غِيهِ فَيُجْتَنَبُ وَ أَمْرٌ مُشْكِلٌ يَرُدُّ حُكْمَهُ إِلَى اللَّهِ.

٤- الترجيح بالصفات

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: حَلَالٌ بَيْنَ وَحَرَامٍ
بَيْنَ وَشِبْهَاتٍ بَيْنَ ذَلِكَ فَمَنْ تَرَكَ الشَّبْهَاتِ نَجَا مِنَ
الْمُحْرَمَاتِ وَ مِنْ أَخَذَ بِالشَّبْهَاتِ وَقَعَ فِي الْمُحْرَمَاتِ وَ
هَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ. قَالَ:

٤- الترجيح بالصفات

• قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمْ مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثَّقَاءُ عَنْكُمْ؟ قَالَ: يَنْظُرُ فَمَا وَافَقَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ. قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ رَأَيْتَ أَنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبْرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ وَالْآخَرَ مُخَالَفًا لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبْرَيْنِ يُؤْخَذُ؟ فَقَالَ: مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فِيهِ الرَّشَادُ.

٤- الترجيح بالصفات

• قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ فَإِنْ وَافَقَهُمَا الْخَبْرَانِ جَمِيعًا؟ فَقَالَ: يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أُمِيلُ حُكَامَهُمْ وَقَضَاتِهِمْ فَيَتْرَكُ وَيُؤْخَذُ بِالْآخِرِ. قُلْتُ: فَإِنْ وَافَقَ حُكَامَهُمُ الْخَبْرَيْنِ جَمِيعًا؟ قَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَرْجئه حَتَّى تَلْقَى إِمَامَكَ، فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشَّبَهَاتِ خَيْرٌ مِنَ الْاِقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَاتِ» .

٤- الترجيح بالصفات

• و أما المرفوعة. فقد رواها ابن أبي الجمهور الأحسائي في غوالي اللئالي عن العلامة مرفوعاً إلي زرارَةَ قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام فقلت له: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران والحديثان المعارضان فبأيهما أخذ؟ فقال: يا زرارَةَ خذ بما اشتهر بين أصحابك و دع الشاذ النادر. فقلت: يا سيدي إنهما معاً مشهوران ما ثوران عنكم؟ فقال: خذ بما يقول أعدلهما عندك و أوثقهما في نفسك.

٤- الترجيح بالصفات

• قُلْتُ: إِنَّهُمَا مَعًا عَدْلَانِ مَرْضِيَانِ مُوْتَقَانِ؟ فَقَالَ: انْظُرْ مَا وَافَقَ مِنْهُمَا الْعَامَّةَ فَاتْرُكْهُ وَخُذْ بِمَا خَالَفَ فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهَا خَالِفُهُمْ. قُلْتُ: رَبِّمَا كَانَا مُوَأْفَقِينَ لَهُمْ أَوْ مُخَالَفِينَ فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: إِذَنْ فَخُذْ بِمَا فِيهِ الْحَائِطَةُ لِدِينِكَ وَاتْرُكِ الْآخَرَ.

٤- الترجيح بالصفات

- قُلْتُ: إِنَّهُمَا مَعًا مُوَافِقَانِ لِلِاحْتِيَاظِ أَوْ مُخَالَفَانِ لَهُ فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: إِذَنْ فَتَخَيَّرْ أَحَدَهُمَا فَتَأْخُذْ بِهِ وَدَعِ الْآخَرَ.

٤- الترجيح بالصفات

- و البحث عن هاتين الروايتين يقع أولاً حول سندهما، و ثانياً في تحديد مفادهما، و ثالثاً في العلاقة بينهما، و رابعاً في علاقتهما برواية الراوندى المتقدمة و غيرها من روايات الترجيح، فهنا أربع جهات.

٤- الترجيح بالصفات

- أما الجهة الأولى - فلا إشكال في سقوط المرفوعة سنداً، لما فيها من الرفع، بل قالوا أن هذه الرواية لم توجد في كتب العلامة التي بأيدينا أصلاً.

٤- الترجيح بالصفات

- و أما المقبولة، فقد يقال بسقوط سندها عن الحجية أيضا باعتبار عدم ورود توثيق بشأن عمر بن حنظلة و إن كان الأصحاب قد عملوا بمفادها فسميت بالمقبولة. غير أن الصحيح - بناء على القاعدة المختارة لنا في الرجال من توثيق من ينقل عنه أحد الثلاثة - صحة سندها،

٤- الترجيح بالصفات

- و ذلك باعتبار ما وردَ في رواية ليزيد بن الخليفة أنه قال للإمام عليه السلام (جاءنا عمر بن حنظلة بوقت عنك) فأجاب عليه السلام: (إِذَنْ لَأُكْذِبُ عَلَيْنَا) و هو ظاهر في أن عمر بن حنظلة كان ثقةً بطبعه عند الإمام عليه السلام، إلا أن يزيد ابن الخليفة نفسه ممن لا توجد شهادة بتوثيقه

٤- الترجيح بالصفات

- و إنما يمكن توثيقه بالقاعدة المذكورة، حيث قد روى عنه صفوان بن يحيى - و هو أحد الثلاثة - بسند معتبر في باب كفارة الصوم من الكافي فنثبت بذلك وثاقته و بروايته نثبت وثاقه عمر بن حنظلة أيضاً، فالمقبولة صحيحة سنداً.

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

- [١/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي جعفر... / باب العين / ١٤ / ١٥٢٩
- ٢ - ٦٤ - عمر يكنى أبا صخر و علي ابنا حنظلة
- [١/٢] كوفيان عجليان.

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

• [٢/١]

رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب العين / ٣٥٤٢٢٥٢

- ٤٥١ - عمر بن حنظلة العجلي

• [٣/١] البكري الكوفي.

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

- [٤/١] رجال البرقي / أصحاب أبي جعفر... / أصحاب أبي جعفر... / ١ /
عمر بن حنظلة
- [٥/١] رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / من أدرك من... / ١٧ / عمر
و علي ابنا حنظلة
- [٦/١] العجليان عريان كوفيان و كنية عمر أبو صخر.

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

• [٧/١]

رجال ابن داود / الجزء الأول من ... / باب العين المهملة / ١٠٩٧ - ٢٥٨ - عمر بن حنظلة الكوفي

• [٨/١] العجلي ق [جنخ].

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

- عنوان معيار : ابن حنظلة (١) نام شاگرد : صفوان بن يحيى البجلي
- التهذيب ٢٢ / ٢ / [١٤ / ٦٣ / ٦٣] : () ما رواه سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي عن صفوان بن يحيى عن عمر بن حنظلة قال كنا نعتبر الشمس بالمدينة بالذراع فقال لنا أبو عبد الله ع
- قد روى صفوان بن يحيى البجلي ٥ حديثاً عن عمر بن حنظلة

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

- عنوان معيار : ابن حنظلة (١) نام شاگرد :
يزيد بن خليفة الحارثي الحلواني
- الكافي ٢٧٥ / ٣ / [١ / ٢] : (١) على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن يزيد بن خليفة قال قلت لأبي عبد الله ع إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت فقال أبو عبد الله ع إذا لا يكذب علينا
- قد روى يزيد بن خليفة الحارثي الحلواني ٩ حديثاً عن عمر بن حنظله

عمر بن حنظلة الكوفي العجلي

- عنوان معيار : يزيد بن خليفة (٧٨) نام شاگرد : صفوان بن يحيى البجلي
- الكافي ٧٦/٢/[٣/١]: () أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن يزيد بن خليفة قال وعظنا أبو عبد الله ع فأمر
- قد روى صفوان بن يحيى البجلي ٢١ حديثاً عن يزيد بن خليفة الحارثي الحلواني

٤- الترجيح بالصفات

- **الجهة الثانية-** في تحديد مفادهما، و لا إشكال في أنهما دلتا على مرجحين زائداً على ما دلت عليه رواية الراوندي من المرجحات، وهما **الترجیح بالشهرة** و **الترجیح بالصفات**، مع فرق بينهما في تحديد مرتبة كل من المرجحين و كونه مقدماً على الآخر أو مؤخراً عنه، فالترجیح بالشهرة مقدم على التريجیح بالصفات في المرفوعة و مؤخر عنه في المقبولة، و لا بد من البحث عن كيفية استفادة التريجیح بهذين المرجحين، فنقول:

التواتر

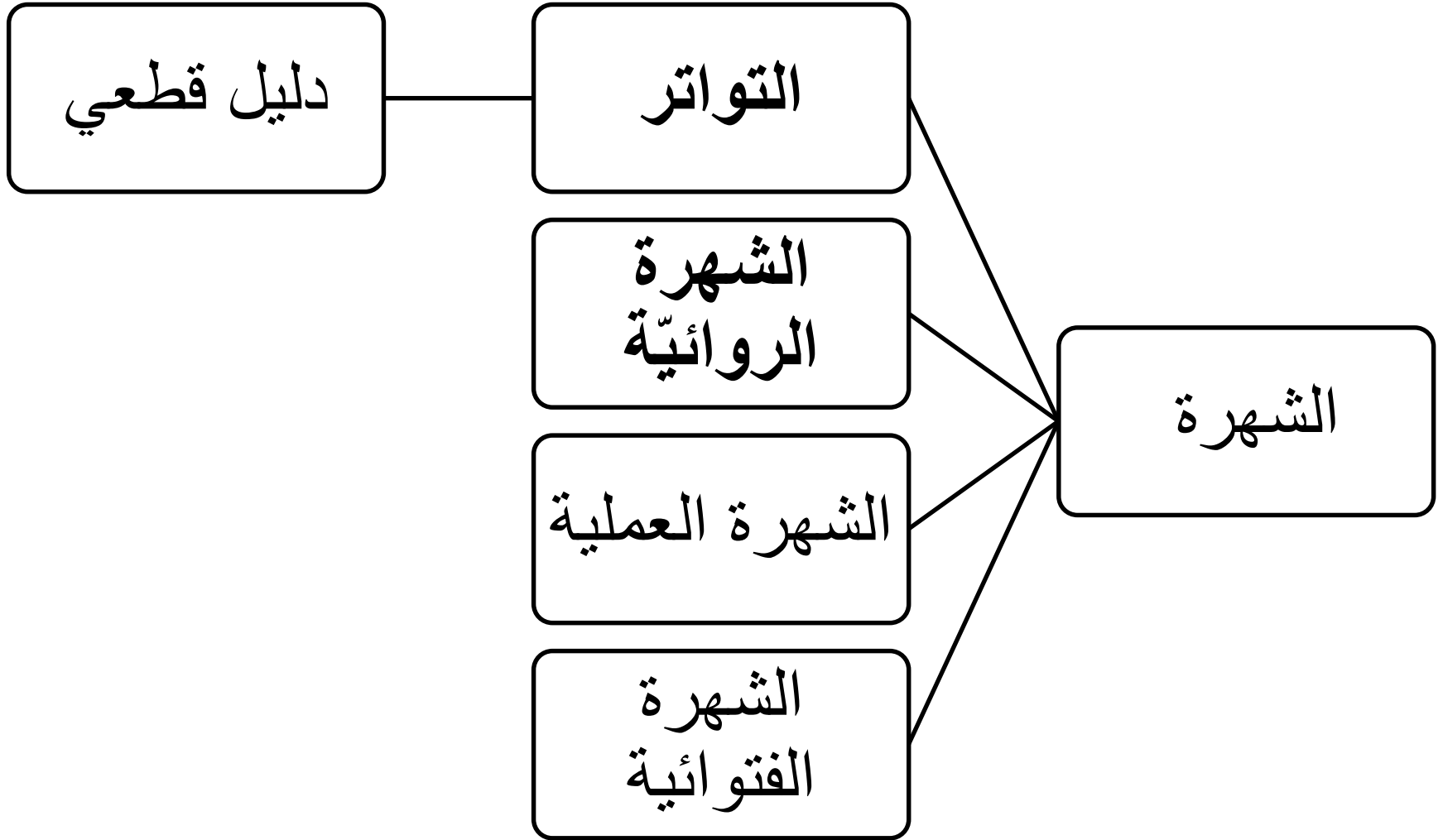
الشهرة الروائية

الشهرة العملية

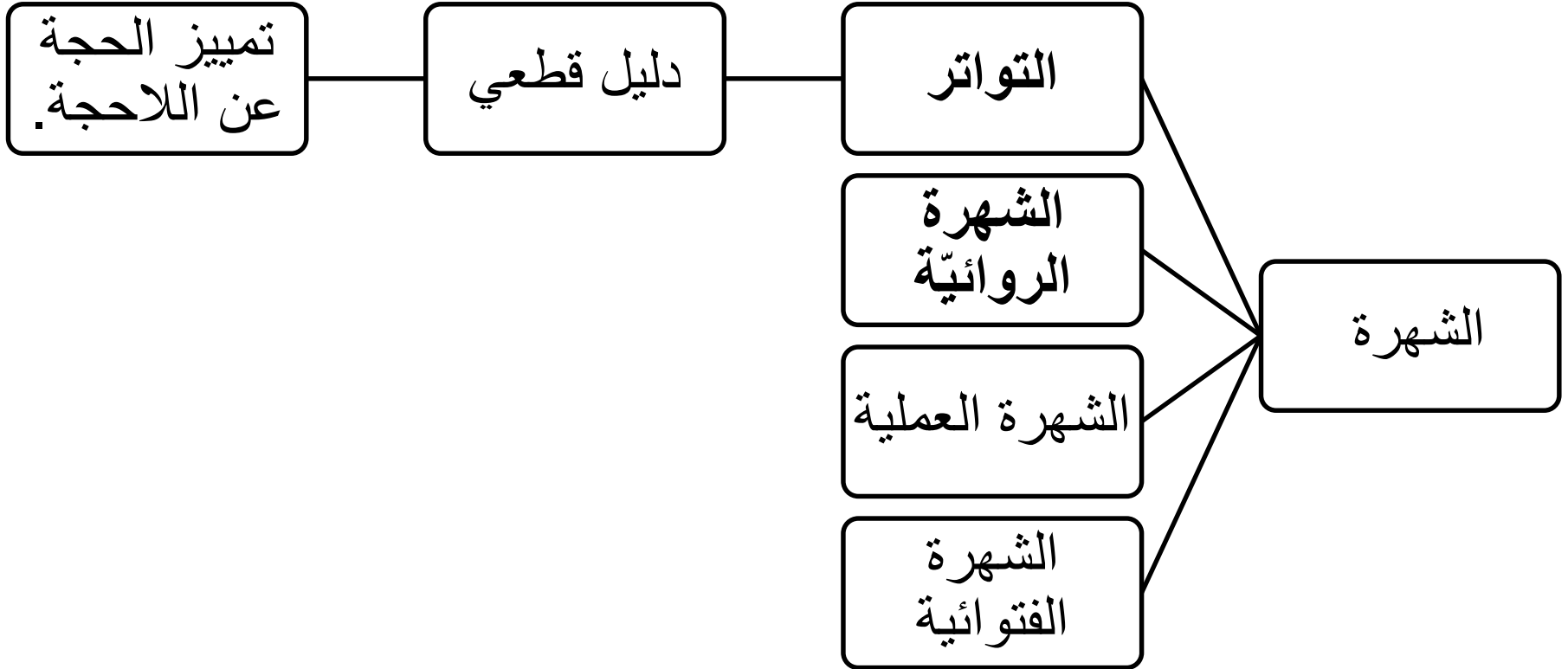
الشهرة الفتوائية

الشهرة

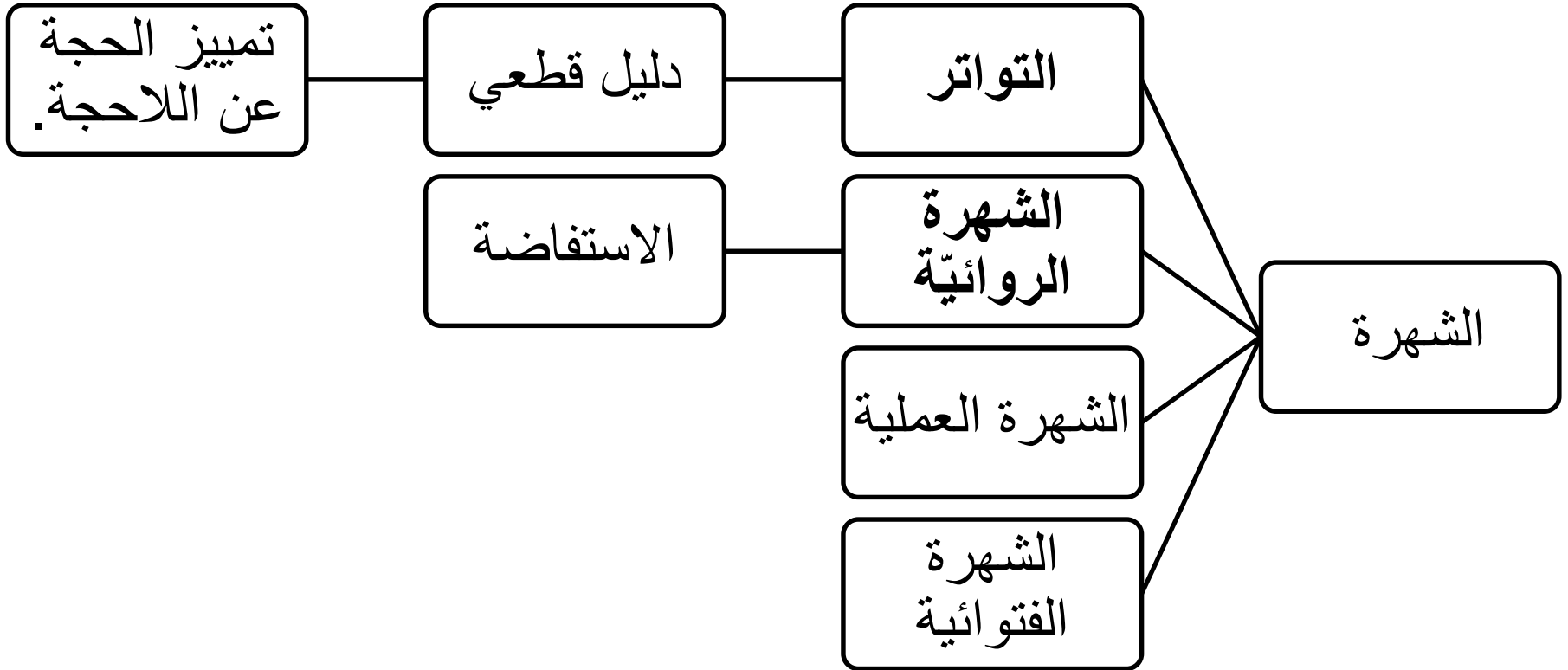
الترجيح بالشهرة



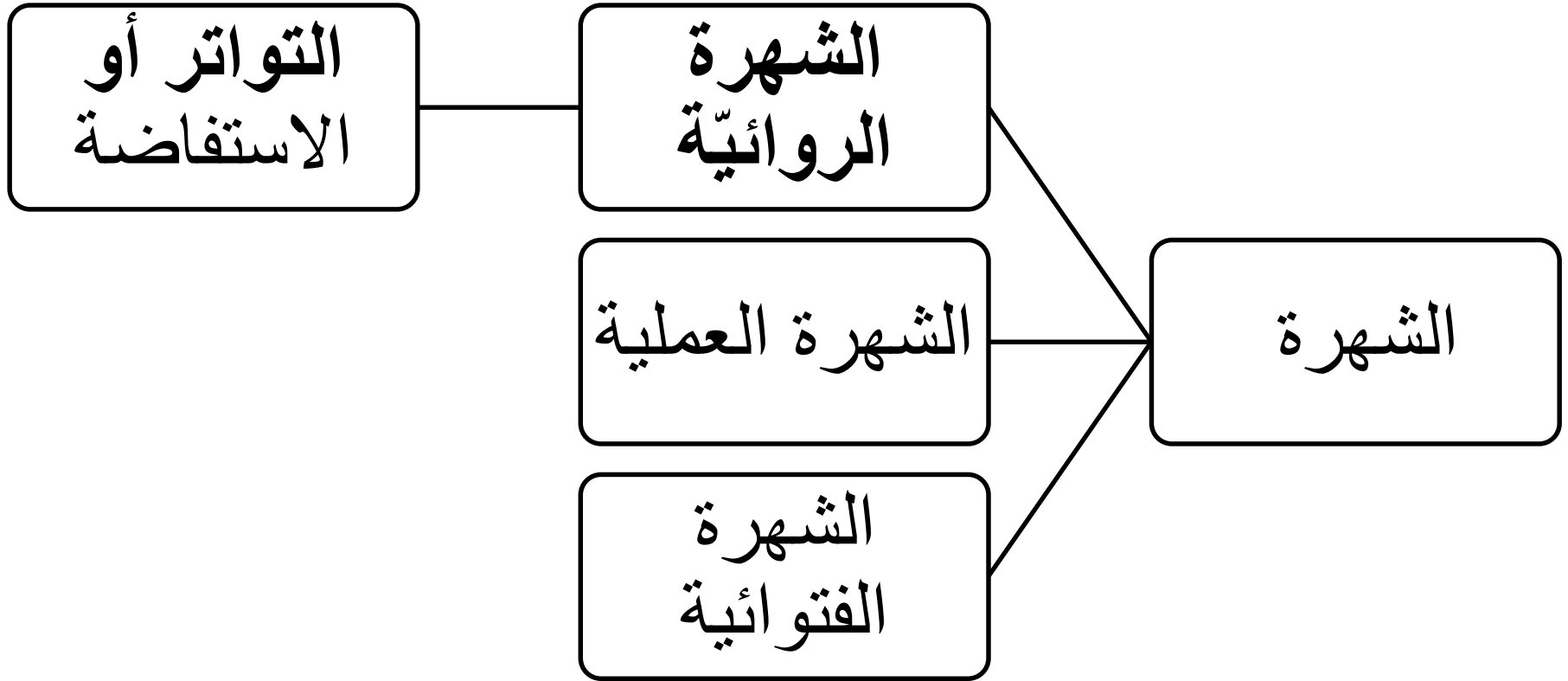
الترجيح بالشهرة



الترجيح بالشهرة



الترجيح بالشهرة



الترجيح بالشهرة

- أما استفادة الترجيح بالشهرة من هاتين الروايتين، فقد ناقش فيها جملة من المحققين بأن المراد من **الشهرة** **التواتر** و الاستفاضة في النقل، و في مثل هذه الحالة تسقط الرواية الشاذة عن الحجية في نفسها لمعارضتها مع دليل قطعي، فلا يكون الأخذ بالمشهور من باب الترجيح بل من باب تمييز الحجة عن اللاحجة.

الترجيح بالشهرة

• أمّا الكلام في الشهرة فقد أفاد بعضهم كالسيد الاستاذ «١» - على ما أتذكر - وغيره أن الترجيح بالشهرة في هاتين الروايتين ليس ترجيحاً بالمعنى المقصود، وإنما هو تمييز للحجة عن اللاحجة؛ وذلك لأن الشهرة معناها هو الوضوح، والتواتر، والاستفاضة، ونحو ذلك، فيسقط الآخر عن الحجية؛ لأن من شرط حجية خبر الواحد عدم المعارضة لدليل قطعي.

الترجيح بالشهرة

- و التحقيق: أن الشهرة إذا لوحظت بالنسبة إلى الرواية بما هي حكاية عن حديث المعصوم، تكون ظاهرة في **الشهرة الروائية** المساوقة مع **الاستفاضة** و إذا لوحظت بالإضافة إلى الرواية بما هو رأى نقل عن المعصوم كانت ظاهرة في **الشهرة الفتوائية و العملية** عند الفقهاء.

حكاية الراوي

الكلام المحكي

الخبر

حكاية الراوي

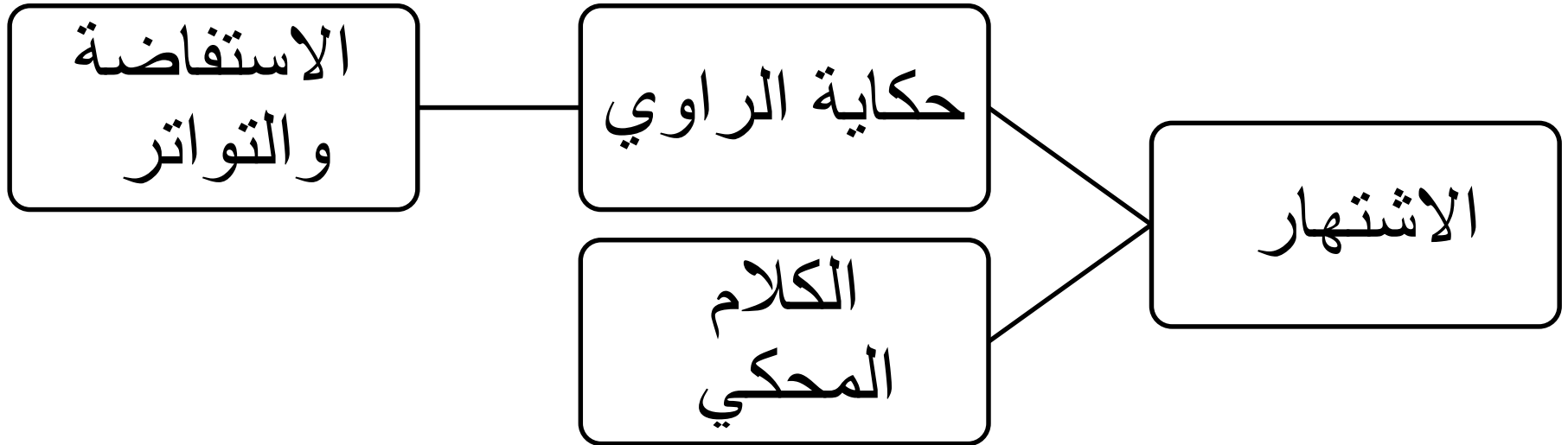
الكلام
المحكى

الاشتهار

الترجيح بالشهرة

- وتوضيح الحال في ذلك: أن الخبر يستبطن أمرين: حكاية الراوى والكلام المحكى،
- والاشتهار تارةً يضاف إلى جنبه حكاية الراوى، واخرى إلى جنبه الكلام المحكى،

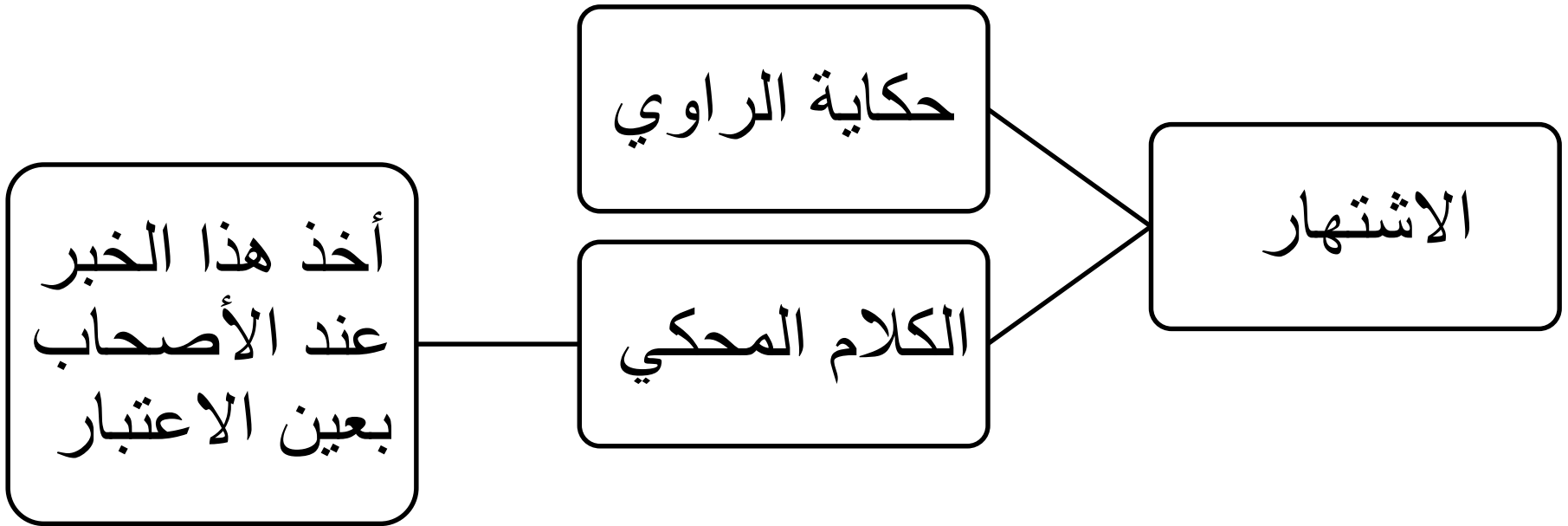
الترجيح بالشهرة



الترجيح بالشهرة

- فإذا اضيف إلى المحكي كان الاستفاضه والتواتر في النقل، وكان ذلك تمييزاً للحجة عن اللاحجة،

الترجيح بالشهرة



الترجيح بالشهرة

- وإذا اضيف إلى الحكاية ورواية الراوى بماهى خبر، فالمقصود ليس هو اشتهار نقل الرواءة هذا الخبر عن الراوى؛ لأنَّ المفروض أنه هو سمعها من الراوى، فالمقصود بالاشتهار عندئذ هو أخذ هذا الخبر عند الأصحاب بعين الاعتبار والاهتمام به فى مقابل أن يرمى عندهم بالشدوذ، ويطرح، ولا يعتنى به،

الترجيح بالشهرة

- من قبيل ما يقوله الطوسي أحياناً من أن الرواية الفلانية شاذة، أي: حصل في الأوساط الفقهية نحو انقباض عنه ونحو ذلك، فعلى هذا تكون الشهرة مرجحةً تعبديةً،

الترجيح بالشهرة

- ولا يبعد أن يكون ظاهر المرفوعة إرادة
الاشتهار في الفتوى لا في الرواية بقرينتين.

الترجيح بالشهرة

• **أولاهما** - ما جاء في افتراض السائل تعليقاً على الترجيح بالشهرة من إمكان اشتهار الروائتين المتعارضتين معاً، وهذا لا يناسب الشهرة في الرواية المساوقة مع قطعية الصدور، إذ لو أريد ذلك لم يبق مجال بعد ذلك للترجيح بالأعدلية و الأوثقية عقلاًياً.

• و دعوى: أن الشهرة الروائية حينما توجد في المتعارضين معاً لا يحصل القطع بالصدور منها، مدفوعة: بأن هذا إنما يصح فيما إذا كان يستبعد صدور أحاديث متعارضة من الأئمة عليهم السلام، و لا استبعاد في صدورها عنهم بعد ما عرف من حالهم الابتلاء بظروف التقيّة و غيرها من الملابسات التي كانت تضطرهم إلى التحفظ و الاحتياط، كما تشهد بذلك جملة من الأحاديث الواردة عنهم و قد شرحنا جانباً منها في البحث المتقدم عن مناشئ وجود الاختلاف و التعارض فيما بين الروايات.

الترجيح بالشهرة

- فلا يؤثر مجرد تعارض الخبرين المشهورين بحسب الظهور في حصول القطع أو الاطمئنان بصدورهما معاً أثراً معتداً به.

الترجيح بالشهرة

• **ثانيتها -** إبقاء سياق الترجيح بالصفات في المرفوعة عن إرادة الشهرة الروائية، إذ لو كان المراد ذلك لكان المناسب أن يرجح ما كان مجموع رواته أعدل و أصدق، مع أنه قد جاء في تعبير الإمام عليه السلام «خذ بما يقول أعدلها عندك و أوثقهما في نفسك» و جاء في تعبير السائل «أنهما معاً عدلان مرضيان» و هو ظاهر في ملاحظة الراويين المباشرين. و هكذا يظهر إمكان استفادة الترجيح بالشهرة الفتوائية من المرفوعة.

الترجيح بالشهرة

- و أما المقبولة، فاحتمال إرادة الشهرة في الرواية منها تتجه بل لعلها ظاهر ما جاء فيها من التعبير «فإن كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم» و ما قد يلاحظ من أن الشهرة بهذا المعنى كان ينبغي تقديمها على الترجيح بالصفات مع أنها ذكرت في المقبولة بعده، جوابه ما سوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى من أن الترجيح بالصفات في المقبول بلحاظ أحد الحكمين على الآخر لا الروايتين.

الترجيح بالشهرة

- ويمكن أن يدعى ان هذا المعنى من الشهرة هو الظاهر من المرفوعة، فقد اضيفت الشهرة فيها الى نفس الحكاية وذلك بقرينتين:

الترجيح بالشهرة

- ١- أنه بعد ذكر الترجيح بالشهرة فرض السائل شهرتهما معاً، فلو حملت الشهرة على المعنى الأول كان معنى ذلك قطعية كليهما، ومعه لا يبقى مجال عرفي للترجيح بالأعدلية والأوثقية، فإنه لا أثر لذلك مع فرض قطعية كلا الخبرين وتواترهما.

الترجيح بالشهرة

- فلو كان معنى الشهرة حكاية جمع كثير لهذه الرواية عن الإمام لكان ينبغي أن يقول: خذ بأوثق الطائفتين، وظاهر قول الإمام وزرارة فرض راويين شخصيين، وتقديم رواية أوثقهما، لا طائفتين من الرواة، ولذا عبر الإمام (عليه السلام) بقوله: (خذ بما يقول أعدلها وأوثقهما) وعبر زرارة بقوله: إنهما معاً عدلان مرضيان.

الترجيح بالشهرة

- وأما المقبولة فاحتمال كون المقصود بالشهرة فيها الشهرة المضافة إلى المحكى احتمال مقبول، حيث قال: (فإن كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقاء عنكم) فهذا ظاهر في الشهرة المضافة إلى المحكى، وليست فيه إلا دغدغة واحدة، وهي: أنه لو كانت الشهرة بهذا المعنى لكان ينبغي جعلها المرجح الأول، وتذكر قبل الصفات، بينما جاءت في المقبولة بعد الصفات، فينبغي حمل الشهرة على ما لا يساوق القطع واليقين.

الترجيح بالشهرة

- وهذا الإشكال لا يتم بناءً على ما سوف يأتي - إن شاء الله - من أن الترجيح بالصفات في المقبولة ترجيح لأحد الحكمين على الآخر، لا لإحدى الروايتين على الأخرى. وأما بناءً على كونه ترجيحاً للرواية فلا جواب على هذا الإشكال،

الترجيح بالشهرة

- إذ لا معنى لترجيح رواية الأوثق على الرواية المشهورة بمعنى الشهرة المضافة إلى المحكى، إلا أن يقال: إن معنى الترجيح بالأوثقية لأحد الخبرين على معارضة المشهور هو كون وثاقته فوق مجموع وثاقات الرواة المتعددين للرواية المشهورة، أي: إن احتمال كذب راوي هذا الخبر أبعد عن احتمال كذب تمام رواة ذاك الخبر، وفي مثل هذا الفرض يكون تقديم الترجيح بالصفات على الشهرة شيئاً مقبولاً.

الترجيح بالشهرة

- وقد تحصل بكل ما ذكرناه: أن الترجيح بالشهرة يستفاد من المرفوعة، ولا يستفاد من المقبولة.
-
-